

لماذا يجب على المحاكم الكنسيّة وضع نظام واضح لدفع الرّسوم؟*

المحامية ألحان نحاس-داود

كيان تنظيم نسوي

مقدمة

التّوجه إلى المحاكم هو حقّ أساسي لكلّ إنسان يتعرّض إلى إجحاف أو تمييز أو مخالفة قانونيّة بحقه، ولكلّ إنسان يتمّ الاعتداء على حقوقه المنصوص عليها في القانون. يبدأ تفعيل هذا الحقّ الأساسي بواسطة التّوجّه إلى المحكمة ذات صلاحية النّظر في القضية وفتح ملفّ دعوى و/أو تقديم طلب و/أو تنفيذ أيّ إجراء قانوني آخر. يُلزم هذا الإجراء المُتوجّه بدفع رسوم التّداول داخل المحكمة المعنية. تُدفع هذه الرّسوم كأجر للمحكمة، وفقاً لنظام واضح لدفع الرّسوم، وهو نظام يُفصّل ويحدّد مبلغ الرّسوم الموجب دفعها، وطريقة دفعها، ومراحل دفعها، وغيرها من التّفصيل المختلفة. بموجب نظام دفع الرّسوم، هناك إمكانيّة لتقديم طلبات لتخفيض الرّسوم أو للحصول على إعفاء من دفعها، وينصّ النظام على المعايير المُتّبعة لقبول هذه الطّلبات. إنّ نشر نظام لدفع الرّسوم هو أمر مُتّبِع في المحاكم المدنيّة، وبعض المحاكم الدينيّة في إسرائيل، إلّا أنّ هناك محاكم أخرى تمتنع عن نشر نظام مكتوب وواضح وعلنيّ لدفع الرّسوم، ومن ضمنها المحاكم الكنسيّة المختلفة.

أهميّة نشر نظام دفع الرّسوم

إنّ نشر نظام الرّسوم في المحاكم هو ذو أهميّة قصوى تكمن في عدة جوانب، من أهمّها تحقيق مناليّة العدالة لدى المتوجّهات والمتوجّهين إلى الجهاز القضائي في الدّولة. على سبيل المثال، فإنّ نشر رسوم واضحة يُساهم في منع البلبلة وإضاعة الوقت في التّقصي والبحث عن الإمكانيّات المتوفّرة أمام المتوجّهين والمتوجّهات، ومن ضمنها إمكانيّة تقديم طلب لتخفيض رسوم إجراء معيّن،

لعدم تمكّنهم/نّ من دفعها. علاوةً على ذلك، فإنّ نشر المحاكم لمثل هذا النّظام يُلزم المؤسسات والمحاكم بتحديد تكاليف الرّسوم، إضافة إلى المعايير التي تستند إليها هذه المبالغ الماديّة. هذا الأمر، بحدّ ذاته، يُدرج نظام الرّسوم في نطاق عمل مُختلف مؤسسات الرّقابة. كلّ ما ذُكر أعلاه يُعزّز شفافيّة الجهاز القضائيّ ويُحدّد علاقة واضحة بينه وبين المتوجّهين/ات والمتقاضين/ات، بموجب معايير صريحة ومتساوية للجميع، وهو ما يساهم في خلق جوّ من المساواة، والمناليّة والعدالة.

المحاكم الكنسيّة لا تخضع لنظام واضح لدفع الرّسوم

لا تخضع المحاكم الكنسيّة، على أنواعها، لنظام واضح لدفع الرّسوم، إذ لا وجود لنظام مفصّل ومعلن ومنشور. كذلك، فإنّ الرّسوم التي تُدفع للمحاكم الكنسيّة، وبخاصّة في قضايا الطّلاق، هي رسوم باهظة جدًّا لا تراعي احتياجات المتقاضين والمتقاضيات، ولا تستند إلى معايير واضحة. في العام 2012، أجرى تنظيم كيان بحثًا تطرّق إلى تجارب النّساء في المحاكم الكنسيّة. غالبية النّساء اللّاتي شاركن في البحث لم يُشرنَ إلى وجود إجراءات منظمّة لتقديم طلب إعفاء من الرّسوم، بل لم يَكُنّ يعرفنَ أمر وجود نظام إعفاء أصلًا. بعض النّساء توجّهنَ إلى كاهن الرّعيّة بطلب شفهيّ لمساعدتهنَ في موضوع الرّسوم. في القضايا التي طُلب فيها إعفاء من الرّسوم، استُجيب لجزء من الطّلبات، في حين رُفض الجزء الآخر. أفاد البحث أيضًا بأنّ القرارات المُتعلّقة بالإعفاءات أو التّخفيضات في الرّسوم لم تُسلّم حطّيًا إلى النّساء، ولم يتم تفسيرها.

كذلك، أشار البحث إلى أنّ الرّسوم التي تدفعها النّساء للمحاكم الكنسية هي رسوم باهظة جدًّا، تتراوح بين 3,000 ش.ج. و 13,000 ش.ج.، دون وجود أيّ مُبرّر واضح لدفع هذه المبالغ الطّائلة. أضف إلى ذلك أنّنا إذا قُمنّا بمقارنة هذه الرسوم برسوم محاكم أخرى وقضايا مشابهة نجد فجوات وفوارق كبيرة بين هذه الأخيرة وبين المحكمة الكنسيّة. على سبيل المثال، فإنّ الرّسوم المدفوعة في المحاكم الدّريّة والشّرعيّة هي بقيمة 237 ش.ج.. أمّا في المحكمة الدّينيّة اليهوديّة،

فإن رسوم تقديم دعوى طلاق هي بقيمة 347 ش.ج.. علاوة على ذلك، فإن مبلغ الرسوم المدفوعة مقابل تقديم دعوى في محكمة شؤون العائلة يتراوح ما بين 234 ش.ج. و 476 ش.ج..

تبعات الأمر بالنسبة للنساء

النساء العربيات هنّ أكثر فقراً من الرجال. لهذا السبب، فإن دفع مبالغ باهظة وعدم وجود نظام إعفاء أو تخفيض واضح وعلنيّ يستند إلى معايير واضحة ومُفصلة، لهما تبعات بالغة وشديدة بالنسبة للنساء، وعموماً، والنساء العربيات على وجه التّحديد. يؤثّر الوضع الحاليّ سلّبا على قدرة النساء على التّداول في قاعات المحاكم، إذ تمتنع النساء في الكثير من الحالات عن التّوجه إلى المحكمة لعدم قدرتهنّ على دفع الرسوم كشرط للنظر في قضاياهنّ، أو لاضطرارهنّ إلى اقتراض المال لدفع الرسوم الباهظة. كذلك، فإنّ الكثيرات لا يتقدّمن بطلب إعفاء بسبب عدم معرفتهنّ أمر وجود مثل هذه الإمكانيّة، وبسبب عدم خضوع الطّلب لمعايير واضحة وعلنيّة. كلّ ما قيل أعلاه يزيد من شعور النساء بالإجحاف، والغربة، وانعدام الشّفاقيّة والظّلم في المحاكم.

حتّى لو كانت لدى المحاكم الكنسيّة تفسيرات واعتبارات لرفضها رسوماً باهظة أو لعدم نشرها نظاماً واضحاً لدفع الرسوم، فإنّ ذلك لا يبرّر المسّ في حقّ النساء في التّداول في المحاكم ذات الصّلاحيّة؛ إنّ هذا الحقّ هو حقّ أساسيّ ومُطلق، ويتوجّب على صانعي القرارات في هذه المحاكم أن يطرحوا بدائل وأن يبحثوا عن حلول ملائمة، أولها وضع نظام واضح ومكتوب لدفع الرسوم، يشمل معايير واضحة ووافية لإجراء الإعفاءات والتّخفيضات، آخذين بعين الاعتبار الحقوق الأساسيّة لكلّ مُتداولة ومتداول واحتياجاته/ا.

* يُنشر هذا المقال ضمن حملة تُطلقها جمعية "كيان" تحت عنوان "من أجل العدالة في المحاكم الكنسيّة"، تهدف إلى زيادة الشّفاقيّة والوعي بخصوص ما يجري في المحاكم الكنسيّة لدى جمهور النساء وصانعي القرار، وإلى تحسين الخدمات المتوفّرة لجمهور المتوجّهين/ات إلى المحاكم.

4 كيان تنظيم نسوي

تأتي هذه الحملة ضمن مشروع "العدالة في المحاكم الدينية" الذي يسعى إلى تأمين وجود سلطة قضائية شفافة ومنصفة في المحاكم الدينية في إسرائيل.